واقـع تمويـل نظـام التعليـم
في الجمهورية اليمنية وآفاقه المستقبلية

د. يحيى منصور بشر ❖

ملخص البحث:

يعتبر التمويل من الجوانب الأساسية في نجاح أو فشل النظام التعليمي ، في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ، لأنه مهما كانت خطط التعليم مثالية وجيدة لا قيمة لها بدون رصد التمويل المخطط الذي يحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية عالية ، والجمهورية اليمنية من ضمن المجتمعات التي تعاني من هذه المشكلة ، لذلك فقد تناول البحث الحالي هذه القضية وهدف إلى الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما أهم معالم واقع تمويل النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية ؟ وما العوامل والأسباب المؤثرة على هذا الواقع ؟
- ما أهم نتائج واقع تمويل النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية ؟
- ما التصور المستقبلي المقترح لتمويل النظام التعليمي بالجمهورية اليمنية ؟

ولتحقيق ذلك اتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على وصف وتحليل واقع تمويل التعليم وتحليله مستنداً على الإحصائيات الرسمية الصادرة من الجهات المختصة باليمن بهدف استخلاص الواقع ومعرفة نتائجه ثم وضع التصور المقترح لإيجاد مصادر تمويل فاعلة للنظام التعليمي، وقد اقتصر البحث على الوصف والتحليل لواقع تمويل النظام التعليمي الحكومي الذي يتبع وزارتي التربية والتعليم ، والتعليم العالي والبحث العلمي من خلال معرفة تطوره منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠٠١م .

وتم التوصل إلى العديد من النتائج والاستنتاجات ووضع المقترحات اللازمة لذلك ، وقد اشتمل البحث على العناصر الآتية:

أولاً: منهجية البحث وأهميته .

ثانياً: الخلفية النظرية للبحث .

ثالثاً: معالم واقع تمويل نظام التعليم والعوامل المؤثرة في ذلك .

❖ أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد كلية التربية – إب

رابعاً: النتائج المستخلصة من واقع تمويل نظام التعليم .

خامساً: التصور المقترح لمستقبل تمويل نظام التعليم .

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات .

أولاً: منهجية البحث وأهميته:

١] مدخـــل:

إن ثروة أية أمة لا تتوقف على عدد سكانها فحسب بل تتوقف أيضاً على ما يتوفر لها من مواطنين واعين ، قادرين على النهوض بكافة جوانبها التنموية (السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية) ، والتربية والتعليم تعد من العناصر الرئيسة التي تقوم بذلك ، حيث تعمل على إعداد المواطنين فكرياً وروحياً وتكسبهم مهارات ذهنية ويدوية واجتماعية ، فتقوم بإعداد القوى العاملة وتدريبها وصقل العقول للإبداع والابتكار وتهذيب النفوس وبث القيم فيها. ولهذا فمن الضروري أن تصبح للتربية والتعليم خطة مالية توضع ضمن خطة الدولة العامة، ويتحتم على الجهات المختصة أن تضع الخطط الخاصة بتمويل كل ما يتصل بالعملية التعليمية من قريب أو من بعيد وأن تؤدي واجبها في هذا الاتجاه بكل دقة وأمانة. إن التعليم في البلاد العربية بل وفي كل بلاد العالم يعتمد بدرجة أساسية على اقتصاد بلدانها في تمويله وما يتصل به من استخدام واستثمار للمال وبقدر ما يكون هذا الاقتصاد نامياً قوياً يكون نمو التعليم وقوته ، ولقد صار من المبادئ المسلم بها في علم اقتصاديات التعليم أن ما يخصصه البلد من نفقات على التعليم فإن ذلك يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى الدخل القومي الذي وصل إليه هذا البلد ، فإذا زاد الدخل القومي زاد الإنفاق على التعليم وما يتبع هذه الزيادة من اتساع في الحجم وطول في المدة وارتفاع في المستوى ومن ثم كان الطريق الحتمي للتعليم في بلد ما في المستقبل هو ما يفرضه معدل نمو الإنتاج والدخل القومي في هذا البلد ، والجمهورية اليمنية من هذه البلدان التي تسعى إلى ذلك ، والبحث الحالي يهدف إلى تشخيص واقع تمويل النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية ومعرفة أسباب هذا الواقع والنتائج المترتبة على ذلك ووضع التصورات والمقترحات المستقبلية التي يمكن إتباعها حتى يكون النظام التعليمي قادراً على تحقيق أهدافه بفعالية وكفاءة .

٢] مشكلة البحث وأسئلته:

تتحدد مشكلة البحث بالإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما واقع تمويل النظام التعليمي وآفاقه المستقبلية بالجمهورية اليمنية؟

ويمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

أ) ما أهم معالم واقع تمويل النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية ؟ وما العوامل والأسباب المؤثرة على هذا الواقع ؟

ب) ما أهم نتائج واقع تمويل النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية ؟

ج) ما التصور المستقبلي المقترح لتمويل النظام التعليمي بالجمهورية اليمنية ؟

٣] هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على واقع تمويل النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية والعوامل المؤثرة على ذلك الواقع ونتائجه واقتراح التصور المستقبلي لتمويل النظام التعليمي .

٤] أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

أ) إن حجم تمويل النظام التعليمي ومصادره المختلفة يتوقف على البناء الاقتصادي للمجتمع حيث أنه بقدر قوة هذا البناء يمكن أن تتوفر للتعليم احتياجاته التمويلية لأن الدولة ذات الاقتصاد القوي تستطيع أن تقدم لأبنائها الخدمات التي يحتاجون إليها والتوسع فيها [حجي،١٠٦،١٩٨٨] وقد أدركت القيادة السياسية والمسئولون عن التعليم في البلاد أهمية هذه العلاقة بين التعليم والاقتصاد ، فزادت من موازنات التعليم زيادة ملحوظة إذ بلغت عام ١٩٩٠م (٦١٥١) مليون ريال وبنسبة ١٧,٠١٪ من الميزانية العامة للدولة لتصل عام ٢٠٠١م إلى (٨٨,٨٥٢) مليون ريال وبنسبة (٢١,٣٪) من الميزانية العامة للدولة وهذا يشير إلى ضرورة القيام بدراسة واقع تمويل النظام التعليمي في اليمن وآفاقه المستقبلية لمعرفة جوانب القصور وتلافيها ودراسة بعض المشكلات الناجمة وحلها لما للتمويل من تأثير على أداء النظام التعليمي.

ب) على الرغم من أهمية التمويل للنظام التعليمي وتأثيره على جميع مدخلاته ومخرجاته وعملياته إلا أنه لا تزال الدراسات المحلية في هذا المجال شبه غائبة وقد يكون من أسباب ذلك عزوف الباحثين عن هذا الموضوع نظراً لقلة توفر البيانات والاحصائيات من مصادرها، ولذلك يأتي هذا البحث لسد بعض النقص في هذا المجال.

ج) تتجه الدولة إلى محاولة التغلب على كل مظاهر التخلف فيها وتحقيق قدراً كبيراً من التنمية ، ولمواجهة ذلك اهتمت بنشر مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية مما صاحب ذلك زيادة في الطلب الاجتماعي للتعليم وفي الوقت نفسه توسع النظام التعليمي وهذا يتطلب أموالاً ضخمة نظراً لما يحتاجه من أبنية ومعدات وأدوات ومعلمين وإداريين...الخ. وإذا لم يتم توفير المستلزمات اللازمة لها فإن النظام التعليمي لا يستطيع تحقيق أهدافه بفعالية وكفاءة عالية ، ولذلك يأتي هذا البحث محاولةً لتحديد الوضع الحالي ووضع المقترح أو التصور المستقبلي الهادف إلى تحقيق الفعالية في تمويل النظام التعليمي في اليمن للإسهام في تحسين مستوى أداء النظام التعليمي وتوفير متطلباته بشكل أفضل .

٥] منهجية البحث:

يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الوصف والتحليل لواقع تمويل النظام التعليمي في اليمن مستنداً في ذلك على الإحصائيات المتوفرة في الكتب الإحصائية الرسمية الصادرة من وزارة التربية والتعليم والجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية ، والجامعات اليمنية ، وأيضاً التقارير الرسمية عن الجانب المالي في القطاع التعليمي فضلاً عن معايشة الباحث للواقع وتحليلاته العلمية في ضوء خبرته في مجال التربية والتعليم لمدة عشرين عاماً ، حيث قام الباحث بمراجعتها وتحليلها ومقارنة ذلك بما تعانيه المؤسسات التربوية في هذا الجانب واستخلاص مؤشرات واقع نظام التمويل في المؤسسات واعتمادها مصدراً حقيقياً لرسم وتوضيح المعالم المستقبلية التي ينبغي على راسمي السياسات التعليمية ومتخذي القرار التربوي دراستها ومحاولة الأخذ بها أسوة بما تم ويتم في

المؤسسات الحكومية الأخرى وذلك حتى تستطيع المؤسسات التربوية تبوء دورها الريادي في خدمة المجتمع اليمني الحديث .

٦] حدود البحث:

أ) الوقوف على نمو تمويل التعليم وتطوره منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠٠١م .

ب) يقتصر البحث الحالي على الوصف والتحليل لواقع تمويل النظام التعليمي الحكومي الذي يتبع وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بمراحله المختلفة (التعليم الأساسي – التعليم الثانوي – معاهد المعلمين والمعلمات) .

٧] الإطار العام للبحث:

يتكون البحث من ستة جوانب رئيسية هي:

- أولاً: منهجية البحث وأهميته.
- ثانياً : الخلفية النظرية للبحث.
- ثالثاً: معالم واقع تمويل نظام التعليم والعوامل المؤثرة في ذلك .
- رابعاً: النتائج المستخلصة من واقع نظام تمويل التعليم .
- خامساً: تصور مقترح لمستقبل تمويل نظام التعليم.
- سادساً: الاستنتاجات والتوصيات .

ثانياً: الخلفية النظرية للبحث:

أ) الخلفية النظرية:

١] تعريف التمويل: يعد التمويل من الموضوعات التي نشأت مع بداية إنشاء المشروعات والمؤسسات الإدارية حيث تحتوي على موارد تستخدم من أجل تحقيق أهداف معينة وأصبحت وظيفته من أهم مقومات نجاح وظائف المؤسسات الإدارية لأنها تتعامل مع مختلف إجراءاتها وأعمالها ولهذا يمكن توضيح العديد من التعريفات العامة للتمويل ومنها :

أ- التمويل: هو كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثماره في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول

عليها مستقبلاً في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه والمخاطر المحيطة به واتجاهات السوق المالي.[Stephen 1979]

وهذا التعريف يشير إلى أن التمويل هو دراسة للحاضر لمعرفة مقدار النقدية الممكن استثمارها مستقبلاً ، ويرتكز على أربع عناصر هي النقدية Cash والبعد الزمني Time line والعائد المتوقع للمخاطر Expected return and risk والأسواق Markets.

ب- التمويل: هو تلك الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة بما يساعد على تحقيق أهدافه وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح عمل المؤسسة واستمرارها والتي تشمل الموظفين ، والإدارة ، والمجتمع، وغير ذلك . [Joseph,1974/26]

وهذا التعريف يشير إلى أن وظيفة التمويل إدارية متكاملة مع باقي وظائف المؤسسة الإدارية، ولها أهداف إدارية بجانب أهدافها المالية.

ج- هناك من يطلق على التمويل التخطيط التمويلي ويعرفه بأنه ذلك العمل الذي يحدد سلفاً النشاطات المالية الضرورية لتحقيق الأهداف التي تريدها المؤسسة ، ويتضمن ثلاث خطوات هي : تحديد الأهداف المالية الطويلة والقصيرة الأجل ، وصياغة السياسة المالية، وتطوير إجراءات لنشر سياسة المؤسسة.
(Walhes 1965/1)

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف تمويل التعليم بأنه مجموعة من الأسس والحقائق التي تتعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها لخدمة المؤسسات التعليمية سواءً كانت هذه الأموال من الأجهزة الحكومية أو الأفراد أو أي مصدر آخر وذلك حتى تحقق هذه المؤسسات أهدافها بكفاءة وفاعلية عالية.

٢] أهمية تمويل التعليم:

يعد التمويل من المقومات الأساسية لنجاح المؤسسات والخطط التربوية والاقتصادية، حيث يقوم بدور كبير في تحقيق أهداف المؤسسات الإدارية التربوية لأنه يمثل القوة الدافعة لفاعلية العمل فيها ؛ إذ نجد أن أي نشاط من أنشطة هذه

المؤسسات لا يمكن أداؤه بدون الأموال ولا يمكن تصور أداء نشاط من أنشطتها دون حاجة للأموال على الأقل لدفع المرتبات للموظفين ، ولقد زادت أهمية التمويل في العصر الحديث نتيجة للدور المتزايد الذي تقوم به الدولة لتحقيق الرفاهية للشعب ، ففي معظم بلدان العالم سواء المتقدم أو النامي تقوم الدولة بوضع البرامج والخطط اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتربوية ، ومن الطبيعي أن تحتاج هذه الخطط والبرامج للأموال حتى يمكن تنفيذها وبلوغ الأهداف المنشودة. ويمكن القول أنه مهما كانت هذه الخطط والبرامج والسياسات معدة على أسس سليمة فإن الإدارة تعجز عن تحقيقها إذا لم تتوفر الأموال اللازمة لتوفير المعدات والمستلزمات والمواد ودفع الأجور والمرتبات للقائمين بتنفيذها. فالتمويل يعتبر من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها الإدارة من أجل توفير الأموال اللازمة لأداء الخدمات العامة المطلوب تقديمها لأفراد المجتمع والتحقق من إنفاق الأموال في الأغراض المخصصة لها ، ولهذا نجد أن كمية الأموال التي يمكن الحصول عليها من المصادر الرئيسية والمخصصة لذلك هي التي تحدد حجم نشاط الإدارة في مختلف أجزاء التنظيم الإداري. [محمد عثمان إسماعيل ورفيقه ،١٩٨٦ /٣٩٦- ٣٩٧] فمهما تنوعت أساليب التمويل تبعاً لتنوع واختلاف الأنظمة السياسية وفلسفتها في مختلف بلدان العالم إلا أننا نجد أنها تؤكد على أهمية تمويل الدولة للتعليم لما في ذلك من تأثير في توجيهه وتخطيطه في ضوء متطلبات نموها وتقدمها. [عبد الجبار توفيق ،١٩٨٣/٩٦]

ولذلك نجد أن التمويل يؤدي دوراً إيجابياً في تحسن أداء النظام التعليمي للوظائف التعليمية والاجتماعية التي يقوم بها وذلك بالاستناد على الأسلوب أو طبيعة النظام المتبع في تمويل التعليم فيكون هذا الدور في تجاوب طبيعته وأسلوبه مع متطلبات الحاجة الاجتماعية في توفير النظام التعليمي للقوى البشرية الضرورية لأداء المهام الاجتماعية والاقتصادية والثقافية اللازمة للتحول الاجتماعي والتقدم الحضاري ، ويظهر هذا التجاوب عندما يؤدي التمويل دوراً نشيطاً في تذليل الصعوبات المالية التي تجابه مؤسسات التعليم. [جمال أسد مزعل ،١٩٨٥/١٨٩]

إن أهمية تمويل التعليم لا تقتصر على أنها تعطينا مؤشراً على إمكانية تحقيق أهداف أية خطة من خطط التعليم فحسب فالدولة مسئولة عن كثير من الخدمات الأخرى كالإدارة ، والأمن ، والدفاع ، والصحة ، والشئون الاجتماعية ، والنقل ، والمواصلات وغيرها قدر مسئوليتها عن التعليم أن لم يكن أكثرها ، وهذه الخدمات جميعاً تتنافس فيما بينها على نيل أكبر قسط ممكن من الإنفاق ، وعلى أي حكومة رشيدة أن توزع ميزانيتها على جميع هذه الخدمات بصورة عادلة بحيث تحقق أقصى درجة ممكنة من النمو الاقتصادي والاجتماعي ، ومن المعروف أن تطور الخدمات في قطاع معين يتبعه تطور في كثير من القطاعات الأخرى، فأي نمو في الخدمات التعليمية مثلاً يتطلب نمواً في الخدمات الطبية لأن زيادة درجة التعليم وانتشارها تحدث زيادة في الطلب على الخدمات الصحية وفقاً لمستواها حيث أن المتعلم أكثر حساسية وتفهماً لأهمية العناية بصحته من غير المتعلم ، كما أن ارتفاع مستوى المعيشة أو الدخل نتيجة لزيادة درجة التعليم يتبعه نمو في قطاع النقل والمواصلات مما يستلزم أيضاً زيادة الإنفاق على هذا القطاع.

(محمد سيف الدين ،١٩٨٤/١٤٣)

مما سبق يتضح لنا أن التمويل يرتبط بتنوع الحاجات واختلافها وميول أفراد المجتمع ورغباتهم ومتطلباتهم وأيضاً بدرجة التقدم والتطور في مختلف المجالات الاقتصادية والأنشطة والخدمات التربوية وغيرها من الخدمات والنشاطات التي تزاول في أي مجتمع من المجتمعات البشرية يتضح ذلك إذا ما عرفنا أن حاجات ومتطلبات الإنسان البدائي تختلف اختلافاً كبيراً عن حاجات الإنسان في العصر الحديث ومتطلباته، ويرجع ذلك إلى التطورات والاعتبارات السياسية ، والاقتصادية ، والتربوية ، والاجتماعية ورغبة الإنسان في التقدم والذي أصبح المال في ظله عنصراً مهماً لتحقيق ذلك . (محمد عثمان إسماعيل ورفيقه ،١٩٨٦/٥)

٣] أقسام التمويل:

تشتمل دراسة التمويل على مجموعة مختلفة من أوجه النشاط الخاص بالحصول على الأموال وإدارتها ، ويرتبط التمويل في أصله – سواءً كان خاصاً أو عاماً - إلى الحاجة الاقتصادية للخدمات ، حيث نجد أن رأس المال في المجتمعات

الحديثة يؤدي دوراً كبيراً في إشباع حاجاتها من هذه الخدمات ، ولهذا نجد أن التمويل يعتبر وظيفة اقتصادية لا تقتصر على شكل أو حجم المؤسسات الإدارية فحسب بل هي عملية اقتصادية متضمنة جميع أعمال هذه المؤسسات سواءً كانت عامة أو خاصة ، وعموماً ينقسم التمويل بصفة عامة إلى قسمين هما:

أ- التمويل العام Public Finance:

ويشتمل على بيان الأموال والإيرادات المطلوبة في المؤسسات التربوية وغير التربوية ويتعلق بالوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية والهيئات العامة وغيرها من المؤسسات الأخرى.

ب- التمويل الخاص:

ويتناول كافة العمليات المالية والنقدية التي تتعلق بالتمويل الفردي وتمويل المشروعات يتساوى في ذلك المشروعات الخدمية كالتعليم ، والصناعة ، والزراعة. [Bilr:1963/5]

٤] العوامل المؤثرة في مصادر تمويل التعليم:

يمثل توفير المال اللازم للتعليم والتوسع فيه من أهم المشكلات القائمة التي تواجهها النظم التعليمية المعاصرة في مختلف دول العالم ، ومهما كان حظ الدولة من الغناء فإن طموحها في تحقيق آمالها التعليمية يصطدم بهذه المشكلة مما يؤدي بها إلى التخلي عن مشاريعها التربوية أو تأجيلها للمستقبل ويرجع ذلك –في الحقيقة- إلى أن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مبان ، ومعدات ، ومعلمين وغيرها تحتاج إلى أموال ضخمة ، أيضاً أن القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية وما ترتب عليها من زيادة في طموح الشعب وكبر آماله وتوقعاته في الحياة وما صاحب هذا من زيادة التزامات الدولة بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات قد جعل ميدان التعليم في سباق مستمر مع غيره من الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم ، وتختلف مخصصات التعليم من بلد لآخر نتيجة عدة عوامل منها: النظام السياسي المتبع ، والنمو في اقتصاديات البلدان ، وتبني سياسات تعليمية جديدة ذات رؤى جديدة مع الأخذ بالتخطيط العلمي في تنفيذها. (أ. محمد منير مرسي ورفيقه ،١٩٧٧/١٨٤- ١٨٥)

٥] مصادر تمويل التعليم:

يمكن توضيح مصادر تمويل التعليم بصورة موجزة حيث تنقسم إلى قسمين:

أ) المصادر الأساسية في تمويل التعليم: وهذه المصادر تنقسم إلى الآتي:

١- الميزانية العامة للدولة:

وتمثل خطة سنوية معتمدة قانونياً وتتضمن مجموعة من البرامج المتعلقة بعدد من الخدمات أو النشاطات والمشاريع التي يفترض إنجازها خلال فترة الميزانية وأيضاً مجموعة من التقديرات المحسوبة مالياً ورقمياً لمختلف المصروفات والإيرادات المتعلقة بتحقيق ذلك . (د. عبد المعطي محمد عساف ،١٩٨٣/٢٠٣)

ويتم تخصيص مبلغ معين من المال في هذه الميزانية للإنفاق على التعليم ، وهذه المخصصات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي ، وهناك اختلاف بين الدول فيما تخصصه للتعليم ، ولهذا فقد أوصت منظمة اليونسكو والمؤتمرات الدولية بمعدلات عالية تراعيها الدول وتسترشد بها عند وضع الميزانية ، وهي أن تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح بين ١٤٪ - ١٧٪ من الميزانية العامة للدولة ، وحوالي ٤٪ - ٥٪ من الدخل القومي ، وهذه النسب تأخذ بها معظم الدول العربية ، والميزانية تغطي قسمين هما:

- التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وتشكل تكاليف الأراضي والمباني المدرسية والمعدات ، والأدوات ، والتجهيزات ، والأثاث اللازم.
- التكاليف والنفقات الجارية ، وتشمل مرتبات المعلمين ، والإدارة ، والإيجارات ، وتكاليف المياه ، والكهرباء ، والصيانة ، والمصروفات الإدارية الأخرى. (د. محمد منير مرسي ،١٩٧٧/١٨٧)

٢- القروض :

جرت العادة على أن يتم تمويل التعليم عن طريق الإيرادات المالية الناجمة عن الضرائب التي تمثل مورداً من موارد الميزانية العامة للدولة ، أما القروض فكان يتم تخصيصها للمشروعات الإنتاجية ؛ أي للمشروعات الاستثمارية التي تقدم نتاجاً وعائدات عن طريقها يتم تسديد هذه القروض ، وكان ذلك في الوقت الذي كان ينظر للتربية على أنها عبارة عن خدمة استهلاكية ، وعندما تغيرت النظرة

إلى التربية وأصبح ينظر إليها على أنها توظيف مثمر لرؤوس الأموال ، وتقدم عطاءات اقتصادية مالية تضاهي ما تقدمه سائر المشروعات الإنتاجية أصبحت القروض مصدراً أساسياً في تمويل التعليم. ولقد أثبتت الدراسات أن الفترة الطبيعية في تعويض القروض من أجل التنمية الاقتصادية تتراوح بين ١٢ – ١٣ سنة ، أما الأموال التي توظف بالتربية والتعليم فإنها تعوض خلال فترة تتراوح بين ٩ – ١٠ سنوات ، وينتج عن هذه النظرة إلى التربية والتعليم موقف جديد يتصل بتمويلها عن طريق القروض خاصة لاسيما أن الأسلوب الحديث في التمويل يلجأ إلى القروض من أجل تمويل مشروعات ليست ذات إنتاج مباشر غير أنها ذات إنتاج خصيب على المدى الطويل وتأتي التربية على رأس هذه المشروعات المنتجة على المدى الطويل والمنتجة إنتاجاً مباشراً. (عبد الله عبد الدائم ،١٩٨٠/٣٩٢- ٣٩٣)

٣- **أقساط التعليم الأهلي**:

يحتل هذا المصدر مكانة كبيرة في كثير من بلدان العالم حتى البلدان التي تأخذ بنظام التعليم العام الذي تضطلع به الدولة ما تزال في حاجة إلى عون المدارس الأهلية في كثير من الأحيان ، ويتم التمويل عن طريق الأقساط التي يدفعها أولياء أمور الطلاب للمدارس الخاصة ومدى إسهام الدولة في تمويل التعليم الأهلي ، وهنا تتضح مسألتان مهمتان هما:

- غلاء هذه الأقساط في كثير من الأحيان وخاصة عندما لا توجد رقابة كافية من قبل الدولة ، ويمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق تشديد إشراف الدولة على هذا النوع من التعليم ووضع قواعد وشروط دقيقة.
- تكليف أولياء أمور الطلاب المنتسبين إلى المدارس الخاصة بضريبة مضاعفة عن التعليم هي الضريبة العامة التي يدفعها كغيره من سائر المواطنين ، وأيضاً الأقساط المدرسية التي يدفعونها للمدارس الخاصة. (عبد الله عبد الدائم،١٩٨٠/٤١٧- ٤٠٨)

ب) المصادر الثانوية في تمويل التعليم:

وتشمل المصادر الآتية:

١- المصادر الخاصة : وتشمل رسوم التسجيل ، وأقساط الدراسة في البلدان التي يكون فيها التعليم ليس مجانياً في جميع المراحل أو بعض المراحل الدراسية والأشياء التي تلقى على عاتق الطلاب من الأثاث المدرسي والوسائل التعليمية ..الخ.

٢- المصادر الخارجية: وتشمل المساعدات الخارجية التي تتلقاها البلدان باستثناء القروض سواءً كانت هذه المساعدات فنية كتقديم بعض المعلمين والأساتذة والخبراء والاستشاريين أو تقديم بعض المنح الدراسية أو مساعدات مالية كالمنح المالية التي تقدمها بعض الدول أو الأبنية أو المعدات والأجهزة وغيرها من المساعدات التي تقدمها الجهات الدولية والإقليمية والوطنية والهيئات الصحية أو الدينية والمؤسسات والشركات الخاصة.

٤- **المصادر المحلية**: وتلجأ إليها كثير من الدول التي تعجز عن توفير الأموال الكافية للتعليم حيث تتلقى مساعدات خاصة من الأهالي والمجتمع المحلي. [د. عبد الله عبد الدائم ،١٩٨٠/٤٢١- ٤٢٢] إذ نجد أن المجتمع المحلي يتحمل بعض الأعباء التعليمية أو قسم منها كأجور الهيئة التعليمية وتشييد المباني المدرسية والتجهيزات ...الخ. وهنا نرى أن المجتمع إذا كان يقوم بهذه المساعدات إلا أن له بعض المحاذير التي ينبغي أخذها في الاعتبار إذا كنا حريصين على مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية حيث نجد أن التمويل من قبل المجتمع يجعل من القرى الغنية صاحبة الحظ الأوفر من الإيرادات الأمر الذي يزيد من حالات التفاوت في الفرص التعليمية على الصعيد الجغرافي للبلد وهذا لا يعني استبعاد مشاركة المجتمع في تمويل التعليم وإنما ينبغي أن نتدارك محاذيرها بتدخل من قبل الميزانية العامة للدولة كأن تعطي المناطق الشحيحة الموارد نصيباً كبيراً من الميزانية. (البياتي ،١٩٨٠/٢٦)

٤- المصادر الذاتية: وتشمل المؤسسات التعليمية التي تمول نفسها ذاتياً من خلال مواردها المتأتية من بيع منتجاتها الخاصة والخدمات التي تقدمها كالمعاهد والمراكز الفنية والزراعية ..الخ. [مصدق جميل الحبيب ،١٩٨١/١٧٤]

٥ ـ مصادر أخرى: وتشمل الآتي:

أ ـ المؤسسات الإنتاجية:

ومن أهمها المؤسسات الصناعية ، حيث تقوم بتحمل جزء من الأعباء التعليمية إما بمساهمات مالية أو بتقديمات عينية ، ويبدوا أن هذا المصدر من التمويل ملائم نظراً لكون التعليم المهني أو الفني باهظ التكاليف وغير متكيف باستمرار مع التكنولوجيا المستخدمة في البلد ، فيمكن أن تتولى المؤسسات الإنتاجية عملية الإعداد برمتها إلا أنه يخشى في هذه الحالة ألا يبلغ هذا الإعداد المستوى الثقافي والنظري المطلوب ، أو أن يقدم مصالح المؤسسة على مصلحة الطالب الشخصية ، وقد يكون الحل في اعتماد صيغة مشتركة تحتفظ الهيئة التعليمية بموجبها بمسؤولية الإدارة التربوية للإعداد على أن تقدم المؤسسة الوسائل اللازمة للتدريب العملي ، وبهذه الطريقة تصبح المؤسسة الصناعية حقلاً مناسباً لتطبيق الدراسات النظرية يتعلم فيها الطالب كيف ينتج عن طريق إسهامه الفعلي في الإنتاج.

بـ نظام تسليف الطلاب:

إن المنح الدراسية التي تعطى لطلاب التعليم العالي والثانوي تمثل عبئاً ثقيلاً على ميزانية التعليم في العديد من البلدان ، وبما أن التعليم العالي يميل إلى التوسع السريع في أغلب البلدان تحت تأثير الطلب الاجتماعي والوفاء باحتياجات الاقتصاد فإن عبء المنح يتزايد حجمه عاماً بعد عام ، ولهذا لجأت معظم البلدان إلى إنشاء نظام لتسليف الطلاب من أجل تخفيف هذا العبء ، فالبلدان التي يكون فيها التعليم العالي مجانياً تعطي هذه التسليفات كنفقات معيشية للطلاب ، كما تعطي الرسوم المدرسية كلياً وجزئياً في البلدان التي يكون التعليم فيها غير مجاني ، كذلك يهدف هذا النظام إلى فتح باب التعليم العالي أمام الطلاب من ذوي الدخول المحدودة مسهمة بذلك في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، ويقدم مؤيدو هذا النظام العديد من التبريرات والبراهين منها:

- أن نظام التسليف يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة التعليم بمقدار ما يحث المستفيدين منه على إنهاء دراستهم بأقصر وقت ممكن ويتيح للدولة إمكانية

توجيه الطلاب نحو الفروع والتخصصات المهمة وذات الأولية. (أكرم البياني ، ١٩٨٠ ، ٥٠)

ب) الدراسات السابقة:

١ – دراسة بدر ٢٠٠٠م:

هدفت الدراسة إلى معرفة قياس سلوك الإنفاق الحكومي في اليمن وأثره على قطاع التعليم العالي على وفق نماذج كمية ، وتطرق إلى واقع هيكل الإنفاق الحكومي العام على بعض القطاعات ومقارنتها بقطاع التعليم ، واحتوت الدراسة على نموذج قياسي اقتصادي لدالة الإنفاق الحكومي في اليمن خلال الفترة من ٧٩ – ١٩٩٨م ، واستخدمت الدراسة أيضاً طريقة المربعات الصغرى في عمليات القياس وأشارت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي العام على التعليم العالي بلغ (٢,٧٪) عام ١٩٩٨م ، كما بلغ الإنفاق الجاري على التعليم العالي للفرد الواحد من السكان حوالي (٥١١) ريال و (٦٢٢) ريال خلال العامين ٩٧- ١٩٩٨م على التوالي ، وأكدت الدراسات على ضرورة تخصيص موارد مالية للتعليم العام وبما يتناسب وحجم السكان حيث بلغت حوالي (٥) دولار أمريكي للفرد الواحد في العام .

٢ – دراسة خالد شيخ ٢٠٠٠م:

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع اقتصاديات التعليم العالي والآفاق المستقبلية في اليمن من خلال الحديث عن علاقة التعليم بالتنمية ، ومعدلات الالتحاق بالتعليم العالي ، ومعدلات التمويل والإنفاق والتعليم العالي والاستثمار الأهلي والتمويل الذاتي والمشاركة المجتمعية واستخدمت الدراسة البيانات الإحصائية الصادرة من الجهات الرسمية وتحليلها وتوصلت إلى النتائج الآتية منها:

- إن ما تحقق من تعليم كان له أثر إيجابي للتنمية يتركز على الجوانب الكمية فقط .
- إن مواجهة مشكلات التعليم تتطلب توفر اعتمادات هائلة .
- ضرورة تشجيع وترشيد المساهمة الأهلية والمجتمعية في التعليم العالي .

٣ – دراسة العقوري:

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع التمويل الحكومي للتعليم العالي وتحديد المشكلات الرئيسية التي تواجهه واستخدمت الدراسة البيانات الإحصائية الصادرة من الجهات الرسمية وتحليلها بأسلوب وصفي دقيق عن طريق عرض الأوضاع الراهنة لتمويل التعليم العالي ومعرفة النفقات الحكومية الرأسمالية والجارية خلال الفترة من: ١٩٩٥ – ١٩٩٩م وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

- ضرورة اهتمام الحكومة بزيادة حجم التمويل الحكومي لقطاع التعليم .
- فسح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي .
- ضرورة قيام الحكومة باتباع أسلوب تنويع مصادر التمويل للتعليم العالي من خلال وضع خطط متدرجة لإشراك الطلاب ليتحمل جزء من التكاليف

٤ – دراسة باطريح ٢٠٠٠م:

هدفت الدراسة إلى معرفة تمويل التعليم الجامعي ووضع التصورات الخاصة بتغيير هذا الواقع من خلال:

- التعرف على أزمة التعليم الجامعي بشكل عام وأزمة التمويل ومصادره بشكل خاص.
- تحديد مصادر التمويل للتعليم الجامعي .
- توضيح الطرق والأساليب الممكنة لتطوير مصادر التمويل الجامعي .

واعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي للدراسات والبيانات الإحصائية المتاحة وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- استمرار تزايد الإنفاق العام على الجامعات الحكومية إذ بلغت عام ١٩٩٠م حوالي (٥٥٩) مليون ريال ارتفعت إلى (١٠,٣٢) مليار عام ١٩٩٩م .
- يشكل تمويل التعليم الجامعي أهم التحديات التي تواجه الجامعات حيث أن الاعتمادات المالية المخصصة لها لا تتناسب وحجم الأهداف المتاحة .
- ضآلة مصادر التمويل الأخرى التي تحصل عليها الجامعات ، كالرسوم الدراسية والهبات والتبرعات والدعم المادي إضافة إلى التمويل الذاتي .
- إن الجامعات اليمنية تهمل كيفية استخدام التمويل وتركز على مصادر التمويل حيث تقدمت الدراسة بالتصور المناسب لكيفية ذلك .

وبمقارنة البحث الحالي بالدراسات السابقة نجد أنه يختلف عنها سواءً في الأهداف والإجراءات أو النتائج وإن كانت الدراسات السابقة تشير بطريقة غير مباشرة لجانب من جوانبها خاصة وأنها ركزت على تمويل التعليم العالي فقط ، ولذلك يعد هذا البحث محاولة أولية لتشخيص واقع التمويل للنظام التعليمي في الجمهورية اليمنية بشقيه العام والعالي واستعراض بعض الملامح المستقبلية لما ينبغي أن يكون عليه التمويل حتى تستطيع المؤسسات التربوية من تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية عالية .

ثالثاً: معالم واقع تمويل نظام التعليم في اليمن:

اليمن ومنذ زمن ليس ببعيد وهي تحاول أن تخضع النظام التعليمي لأصول اقتصاديات التربية وذلك بغية تنظيمه وتوجيه مسيرته وتجديد قوى تطور المجتمع اليمني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن يبدو أن النظام التعليمي خضع خلال مسيرة تحديثه وتطويره للعديد من التغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية والتي فرضت عليه الاقتداء والمحاكاة لما هو سائد ومتبع في بعض الدول العربية ، وتكوينه شكلاً ومحتوى بعيداً عن أصول علم اقتصاديات التعليم ، ولهذا اتجه نموه خطياً استجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم وحاجات آنية ومتأثراً بدرجة كبيرة لمختلف الضغوط والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وينمو في جانبه الكمي على حساب جانبه الكيفي ويتضخم في جانبه النظري على حساب جانبه التطبيقي ، ومهما يكن من أمر ذلك إلا أننا نجد أن طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في المجتمع اليمني والتوجه نحو التخطيط العلمي باعتباره وسيلة لتحقيق أهداف العملية التربوية فرضت النظرة الشاملة بدرجة كبيرة على معالجة واقع النظام التربوي ، وفي طليعتها التسلح بالنظرية الاقتصادية لإنماء التعليم وتوجيهه اقتصادياً وقد برز ذلك على المستوى الفكري أكثر منه على المستوى التنفيذي المتمثل بصياغة السياسة التعليمية ووضع خطط التعليم وتوسيع السلم التعليمي...الخ .

(أحمد الحاج: ٢٠٠١ ، ١٤٨-١٤٩)

ويمكن القول إن الجهود التي شهدها تطوير النظام التعليمي وتحديثه اعتمدت في جانب كبير منها على المساعدات الخارجية التي كانت تتعاون بين الحين والآخر ولكنه في ظل الوحدة المباركة اعتمد النظام التعليمي بدرجة أساسية على الموارد الذاتية واصبح من مسئوليات الدولة تخصيص في ميزانيتها العامة نسبة عالية جداً تفوق ميزانية الوزارات الأخرى وتخصص ميزانية التعليم ميزانية مستقلة للديوان العام للوزارة وميزانية مستقلة للمحافظات ، ويتناول التقسيم النمطي للموازنة تقسيمات كل من جانبي الاستخدامات والموارد وينقسم كل جانب إلى أبواب وتقسم الأبواب إلى بنود وكل بند إلى أنواع وهكذا .

وبتطور المجتمع اليمني تطورت أساليب الحياة الطبيعية والاجتماعية التي فرضت نفسها على التعليم ، حيث نص قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م على أن يكون لكل وحدة إدارية محلية موازنة خاصة تشمل الإيرادات والمصروفات ويتولى مكتب المالية بالمحافظة إعداد مشروع موازنة المحافظة شاملاً لمشروعات موازنات الوحدات الإدارية المحلية في نظامها ، ويتولى المحافظ عرض المشروع على المجلس المحلي للمحافظة لمناقشته وإقراره قبل بدء السنة المالية.

(وزارة الإدارة المحلية ، ٢٠٠٠ ، ١٥٦)

إن دراسة واقع تمويل النظام التعليمي في اليمن تدل على أن من أهم معالمه وجود العديد من العوامل المؤثرة والضاغطة على حجم التمويل من أهمها ما يأتي:

١ – عوامل وضغوط مباشرة بالنظام التعليمي ، وتتمثل بما يلي:

أ) الطلب الاجتماعي على التعليم:

عندما قامت الثورة اليمنية بداية الستينات من القرن العشرين جعلت من أهدافها الرئيسية رفع المستوى الثقافي للشعب وفتحت العديد من المدارس في مختلف أنحاء الجمهورية التحق بها أعداد كبيرة من الطلبة .

جدول رقم (١)
أعداد الطلبة الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة للفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠م

نوع التعليم	المرحلة	الجنس	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
التعليم العام	التعليم الأساسي	ذكور	٢١٨٠٤٢	٢٤٣٧٢٤	٢٤٨٩٣٣	٢٥٨٤٣٩	٢٥٦٤٣٩	٢٦٦٩٠٠	٢٥٣١٧٢	٢٦٢٥٨	٢٤٩٧٧٣	١٧٣٤٦٥٥	١٨٣٢٨٢٢	٢١٨٥٢٧٣
		إناث	٩٦٨٣٤	١١١٥١٥	١٢٠٢١٠	١٣٢٧١٥	١٢٦٨٩٥	١٣٧٧٦٥	١٢٤٨٦٩	١٦٧٨٣٨	١٦٨٧٦٧	٨٤٥٢٤٢	٩٥٥٤٥٩	١٢١٦٢٣٠
		المجموع	٣١٤٨٧٦	٣٥٥٢٣٩	٣٦٩١٤٢	٣٩١١٥٤	٣٨٣٣٣٤	٤٠٤٦٦٥	٧٧٨٠٤١	٤٣٠٤٢٠	٤١٨٥٤٠	٢٥٧٩٨٩٧	٢٧٨٨٢٨١	٣٤٠١٥٠٣
	التعليم الثانوي	ذكور	٤٥٢٧٨	٤٩٧٨٨	٤٥٧٥٨	٦٣٧٩٩	٨١٢٩٣	٨٤٨٨٠	٩٦٣٩٤	٩٠٢١٩	٩٦٦٦٣	٢٤٢٥٨٠	٢٧٧٠٢٤	٣٥٤٧٤٣
		إناث	٨٥٩١	١١٤٢٢	١٠٠٠٤	١٥٤٧٠	١٩٩٧٦		٢٥٥٧٩	٢٩٣٠٩	٣٢٣٣٧	٨٠٥٤٤	٩٧٤٥٩	١٢٩٨٣٠
		المجموع	٥٣٨٦٩	٦١٢١٠	٥٥٧٦٢	٧٩٢٦٩	١٠١٢٦٩	١٠٧٧٩٢	١٢١٩٧٣	١١٩٥٢٨	١٢٨٩٩٠	٣٢٣١٢٤	٣٧٤٤٨٣	٤٨٤٥٧٣
	معاهد المعلمين والمعلمات	ذكور	٤٤٢١	٧٣٤٣	١٠٠١٨	٢٧٣	—	—	—	—	١٠٨٤٨	١٤٩٣٨	١٦١٣٧	-
		إناث	٤٥١	٣٤١	٧١٢	٤٦	—	—	—	—	١٧٩٩	٢٢٥٥	٢٩٨٩	-
		المجموع	٤٧٢٤	٧٥٨٤	١٠٧٣٠	٣١٩	—	—	—	—	١٢٥٤٧	١٧١٩٣	١٩١٢٦	-
	الإجمالي	ذكور	٢٦٧٤١	٤٠٠٧٥٥	٣٠٤٧٠٨	٣٢٢٥١١	٣٣٧٧٣٢	٤٥١٧٨٠	٣٤٩٥٦٦	٣٥٢٨٠١	٣٥٧٢٨٤	١٩٩٢١٧٣	٢١٢٥٩٨٣	٢٥٤٠٠١٦
		إناث	١٠٥٨٤٠	١٢٣٢٧٨	١٣٠٩٢٦	١٤٨٢٤١	١٤٦٨٧١	١٦٠٠٧٧	١٥٠٤٤٨	١٩٧١٤٧	٢٠٢٨٩٣	٩٢٨٠٤١	١٠٥٥٩٠٠	١٣٤٦٠٦٠
		المجموع	٣٧٣٥٨١	٥٢٤٠٣٣	٤٣٥٦٣٤	٤٧٠٧٤٢	٤٨٤٦٠٣	٦١١٨٥٧	٥٠٠٠١٤	٥٤٩٩٤٨	٥٦٠١٧٧	٢٩٢٠٢١٤	٣١٨١٨٩٠	٣٨٨٦٠٧٩
التعليم الديني	التعليم الأساسي	ذكور	٢٢١٧٤	٢٥٨٠٥	٢٩٥٢٣	٣٢٩١٩	٣٣٦٩٠	٣١٠٨٤	٣١٤٣١	٢٩١٨٢	٢٨٩٩٢	٣١٢٥٩٠	٢٤٠٣٤٣	-
		إناث	٩٢٥٣	١٠٦٩٥	١١٥٦٣	١٣٢٥٧	١١٥٣٨	١١٥٧٦	١٢١٥٨	١٩٠٥٥	٢٠٧٤٩	١٥٠٦٨٤	١٣٨٥٣٩	-
		المجموع	٣١٤٢٧	٣٦٥٠٠	٤١٠٨٦	٤٦١٧٦	٤٥٢٢٨	٤٢٦٦٠	٣٤٥٨٩	٤٨٢٣٧	٤٩٧٤١	٤٦٣٢٧٤	٣٧٨٨٨٢	-
	التعليم الثانوي	ذكور	٣٥٥٢	٤٢٣١	٦٦٢٨	٨٣٦٤	١٣٣٨٠	١٢٢١٦	١١٣٢٦	١٥٠٥٣	١٤٠٠٥	٣٩٣٣٦	٤٣١٧٨	-
		إناث	٤٠٢	٥٩٢	٧٠٢	١٤٥٦	٢١٩٤	٢٠٤٢	٢٧٠٠	٤٩٠٩	٣٨٣٣	١٤٩٦٥	١٥٦٢١	-
		المجموع	٣٩٥٤	٤٨٢٣	٧٣٣٠	٩٨٢٠	١٥٥٧٤	١٤٢٥٨	١٤٠٣٦	١٩٩٦٢	١٨٨٣٨	٥٤٣٠١	٥٨٧٩٩	-
	معاهد المعلمين والمعلمات	ذكور	٣٢٢١	٢٨٠٠	٤٢١٥	٣٩٣٢	—	١٣٥١	٢١٢	—	—	-	-	-
		إناث	٤٧١	٣٣١	٣٣٦	١٣٧٠	—	٥٩٧	٦٦	—	—	-	-	-
		المجموع	٣٦٩٢	٤١٣١	٤٥٥١	٥٣٠٢	—	١٩٤٨	١٧٨	—	—	-	-	-
	الإجمالي	ذكور	٢٨٩٤٧	٣٢٨٣٦	٤٠٣٦٦	٤٥٢١٥	٤٧٠٧٠	٤٤٦٥١	٤٢٩٦٩	٤٤٢٣٥	٣٢٩٩٧	٣٥١٩٢٦	٢٨٣٥٢١	-
		إناث	١٠١٢٦	١١٦١٨	١٢٦٠١	١٦٠٨٣	١٣٧٣٢	١٤٢١٦	١٤٩٢٤	٢٣٩٦٤	٢٤٥٨٢	١٦٥٦٤٩	١٥٤١٦٠	-
		المجموع	٣٩٠٧٣	٤٤٤٥٤	٥٢٩٦٧	٦١٢٩٨	٦٠٨٠٢	٥٨٨٦٧	٥٧٨٩٣	٦٨١٩٩	٦٧٥٧٩	٥١٧٥٧٥	٤٣٧٦٨١	-
التعليم الأهلي	التعليم الأساسي	ذكور	١٦٠٥	١٦٧١٩	١٧٤٩	١٨١٨	١٨٤٧	١٨٩٣	٢٠٤٦	٢٠٧٦	٢١١٦	٢٤٦٧	٢٥٤٦٢	٩٤٢٠
		إناث	١٤٧٤	١٥٦١	١٦٤٠	١٧١١	١٧٦٨	١٨١٣	١٩٥٦	١٩٨٦	٢٠٣١	١٣٤٢١	١٣٩٤٠	٤٤٩٢
		المجموع	٣٠٧٩	٣٢٤٠	٣٣٨٩	٣٥٢٩	٣٦١٥	٣٧٠٦	٤٠٠٢	٤٠٥٢	٤١٤٧	٣٨٠٩٧	٣٩٤٠٢	١٣٩١٢
	التعليم الثانوي	ذكور	١٥٣٣	١٦٨٧	١٧٧٩	١٩٢٤	١٩٨٤	٢٠٢٥	٢١٣٦	١٩٧٩	١٩٧٨	٢٧٨٥	٤١٢٧	٥١٤٨
		إناث	٥١٧٦	٥٧٥	٦٣٢	٧٢٨	٧٥٩	٩٠٦	٧٣٦	٩٧٥	٩٨١	١٢٢٠	١٥٧٦	١٦٤٩
		المجموع	٢٠٥١	٢٢٦٢	٢٤١٢	٢٦٥٢	٢٧٤٣	٢٩٣١	٢٨٧٢	٢٩٥٤	٢٩٥٩	٤٠٠٥	٥٧٠٣	٦٧٩٧
	الإجمالي	ذكور	٣١٨٨	١٨٤٠٦	٣٥٢٨	٣٧٤٢	٣٨٣١	٣٩١٨	٤١٨٢	٤٠٥٥	٤٠٩٤	٢٧٤٦١	٢٩٥٨٩	١٤٥٦٨
		إناث	٦٦٥٠	٢١٣٦	٢٢٧٢	٢٤٣٩	٢٥٢٧	٢٧١٩	٢٦٩٢	٢٩٦١	٣٠١٢	١٤٦٤١	١٥٥١٦	٦١٤١
		المجموع	٩٧٨٠	٢٠٥٤٢	٥٨٠٠	٦١٨١	٦٣٥٨	٦٦٣٧	٦٨٧٤	٧٠١٦	٧١٠٦	٤٢١٠٢	٤٥١٠٥	٢٠٧٠٩
التعليم الجامعي		ذكور									١٠٨٤٤٠	١٢٤٢٢٢	١١٢١٨٧	١٢٦٤٣٤
		إناث									٢٣٤٤٠	٣١٣١٥	٣٤٩٩٤	٤١٢٩٦
		المجموع	٥٩١٧٤	٢٥٢١٨٥	٩٥٦٧٢	٨٤٦٥٨	١٢٥٥٨٢	١٣٢٢٣٨	١٤٤٢٥٢	١٧٣٧٥٥	١٣١٨٨٠	١٥٥٥٣٧	١٤٧١٨١	١٦٧٧٣٠
الإجمالي			٤٨٠٦٠٨	٥٨٩٠٢٩	٩٥٠٠٧٤	٦٢٢٨٧٩	٦٧٧٣٤٥	٨٠٩٥٩٩	٧٠٩٠٣٣	٧٩٨٩١٨	٧٦٦٧٤٢	٣٦٣٥٤١٨	٣٨١١٨٥٧	٤٠٧٤٥١٨

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي.

❖ الأرقام بالألف

*** من خلال الجدول يمكن إرجاع الزيادة إلى الأسباب الآتية:**

- انتشار مفاهيم ديمقراطية التعليم ومجانية التعليم التي أكد عليها الدستور اليمني
- الطموح التعليمي المتزايد للآباء والأبناء وخاصة منذ قيام الثورة واهتمامها بالتعليم حيث كان جميع أفراد المجتمع يعانون من الأمية بكافة أشكالها وكان التعليم هو المخرج الرئيسي لمعالجة هذه القضية فبدأ كثير من أبناء المجتمع يدقون أبواب التعليم في جميع مراحله المختلفة مما فرض على الدولة ضرورة توفير التمويل اللازم لمواجهة هذه الأعداد .
- اعتبار التنمية التعليمية شرطاً أساسياً لنجاح التنمية الشاملة ويتم ذلك من خلال إصلاح التعليم وتجديده وتحديثه وذلك لتوفير الكوادر الفنية والعلمية والإدارية الماهرة والمدربة التي تكفل دفع عملية الإنتاج والتنمية وتطوير الخدمات .

٢ – الزيادة السكانية:

شهدت اليمن زيادة في أعداد السكان منذ قيام الثورة اليمنية وزاد هذا التطور الكمي من السكان بعد توحيد اليمن سنة ١٩٩٠م حيث ارتفع عدد السكان في سن التعليم ارتفاعاً كبيراً في حين نجد أن نسبة استيعابهم لم تصل إلى الحد المطلوب .

جدول رقم (٢) يوضح نمو السكان في سن التعليم العام والتلاميذ في التعليم العام في الفترة من ١٩٩٠م حتى ١٩٩٩م

البيان	الأعوام / النوع	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
السكان ٦ – ١٤	ذكور	١٦٠٥	١٦٧٩	١٧٤٩	١٨١٨	١٨٤٧	١٨٩٣	٢٠٤٦	٢٠٧٦	٢١١٦	٢٦٠٥
	إناث	١٤٧٤	١٥٦١	١٦٤٠	١٧١١	١٧٦٨	١٨١٣	١٩٥٦	١٩٨٦	٢٠٣١	٢٠٨٧
	مجموع	٣٠٧٩	٣٢٤٠	٣٣٨٩	٣٥٢٩	٣٦١٥	٣٧٠٦	٤٠٠٢	٤٠٥٢	٤١٤٧	٤٦٩٢
تلاميذ التعليم الأساسي	ذكور	١٥٣٣	١٦٨٧	١٧٧٩	١٩٢٤	١٩٨٤	٢٠٢٥	٢١٣٦	١٩٧٩	١٩٧٨	–
	إناث	٥١٧٦	٥٧٥	٦٣٢	٧٢٨	٧٥٩	٩٠٦	٧٣٦	٩٧٥	٩٨١	–
	مجموع	٢٠٥١	٢٢٦٢	٢٤١٢	٢٦٥٢	٢٧٤٣	٢٩٣١	٢٨٧٢	٢٩٥٤	٢٩٥٩	–
نسبة الاستيعاب ٪	ذكور	٩٥,٥	١٠٠,٤	١٠١,٧	١٠٥,٠	١٠٩,١	١٠٦,٩	١٠٤,٣	٩٥,٣	٩٣,٥	–
	إناث	٣٥,١	٣٦,٨	٣٩,٧	٤٢,٥	٤٢,٩	٤٩,٩	٣٧,٦	٤٩,٠	٤٨,٣	–
	مجموع	٦٦,٦	٦٩,٨	٧١,١	٧٥,١	٧٥,٨	٧٩,٠	–	٧٢,٩	٧١,٣	–
السكان ١٥ – ١٧	ذكور	٣٦١	٣٨٥	٤١١	٤٤٠	٤٦٨	٤٩٨	٦٣٦	٦٤٧	٦٥٦	٦٦٥
	إناث	٣٢٩	٣٤٦	٣٦٥	٣٨٩	٤١٦	٤٤٧	٥٩٣	٦٠٧	٦١٩	٦٣١
	مجموع	٦٩٠	٧٣١	٧٧٦	٨٢٩	٨٨٤	٩٤٥	١٢٢٩	١٢٥٤	١٢٧٥	١٢٩٦
تلاميذ التعليم الثانوي	ذكور	١٠٩	١٣١	١٢٨	٢٠٧	٢٢٥	٢٣٧	٢٣٧	٢٦٣	٢٦٢	٢٩٧
	إناث	١٩	٢٨	٢٥	٤٣	٤٨	٦٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٦
	مجموع	١٢٨	١٥٩	١٥٣	٢٥٠	٢٧٣	٢٩٧	٢٩٧	٣٣٣	٣٤٢	٣٩٣
نسبة الاستيعاب٪	ذكور	٣٠,١	٣٤,٠	٣١,١	٤٧,٠	٤٨,١	٤٧,٥	٣٧,٢	٤٠,٦	٣٩,٩	٤٤,٦
	إناث	٥,٨	٨,٩	٦,٨	١١	١١,٥	١٣,٤	١٠,٠	١١٥	١٢,٩	١٥,٢
	مجموع	١٨,٦	٢١,٨	١٩,٧	٣٠,١	٣٠,٩	٢٥,٠	٢٤,١	٢٦,٦	٢٠,١	٣٠,٣

*** المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء:كتاب الإحصاء السنوي. ❖ الأرقام بالألف**

يلاحظ من الجدول ارتفاع عدد السكان في سن التعليم بحسب التعدادات السكانية التي تمت ، وهذه الزيادة جعلت جميع الأفراد يتطلعون إلى مستقبل أفضل والتحقت بالمدارس بأعداد كبيرة خاصة إذا ما علمنا أن متوسط عدد أفراد الأسرة اليمنية الواحدة تصل إلى (٤) أفراد تقريباً ، وهذا بدوره أضاف أعباء مالية على التعليم تتمثل في النفقات اللازمة لإقامة المباني والفصول والتجهيزات وتوفير العدد الكافي من المعلمين والكتب المدرسية وغير ذلك .

٣ – **أعبـــاء النظـــام التعليمـــي**: من الطبيعي أنه مع زيادة أعباء مشكلات النظام التعليمي تزداد المتطلبات المالية لمواجهة هذه المشكلات خاصة إذا ما علمنا بأنه لا يكاد يخلو نظام تعليمي من مشكلات ، إلا أننا نجد أن النظام التعليمي في اليمن يواجه العديد من المشكلات منها على سبيل المثال:

أ – **الأبنيـــة المدرسيـــة**: بلغ عدد المباني المدرسية القائمة والمؤقتة عام ١٩٩٩/٩٨م (١١,٤٩٥) مبنى بينما تصل عدد المدارس بدون مبنى (٧٠٤) مدرسة في مختلف مراحل التعليم العام إلى جانب النقص في الأبنية المدرسية نجد أن أغلبها غير صالح للاستخدام ، إذ بلغت (٧٠٤) مبنى وبنسبة (٦٪) بحسب نتائج المسح التربوي الشامل لسنة ١٩٩٩/٩٨م ، كما أن هذه المشكلة فرضت ظهور مشاكل أخرى تتمثل بتعدد فترات الدوام المدرسي اليومية بسبب ازدحام الفصول المدرسية فوق الكثافة المعيارية وخاصة في عواصم المدن الرئيسية ، حيث يصل معدل الكثافة إلى أكثر من (١٠٠) طالب في الفصل الواحد ، وأيضاً وجود مدارس بلا فنية وفصول ملائمة وظهور نمط المدارس التجميعية. (وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٩/٩٨م)

ب- **الإهـــدار المدرســـي**: ظهرت هذه المشكلة خاصة في التعليم الأساسي وتمثل هذا الإهدار بشكل تسرب من التعليم أو في شكل رسوب ، وقد بينت الدراسة التي قام بها مركز البحوث والتطوير التربوي أن نسبة الفاقد بين الصفين الأول والسادس الابتدائية كانت كما يأتي:

م	طريقة حساب الفاقد التربوي	نسبة الفاقد بين الصفين الأول والسادس	المدى الزمني	ملاحظات
١	الفوج الظاهري	٪٨٠,٦١	١٩٨٣/٨٢م	على مستوى مدارس الجمهورية
٢	الفوج التتابعي الحقيقي	٪٧٥,١١	١٩٧٨/٧٧-١٩٧٤/٧٠م	

ج- انخفاض كفاءة المعلم والمنهج والإدارة المدرسية وغير ذلك من المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي بالجمهورية اليمنية. (كدوك، ١٩٨٥ ، ١١٠)

٣ – الارتفاع المتزايد في نفقات التعليم:

تزايد الإنفاق على التعليم تزايداً كبيراً في الجمهورية منذ قيام الوحدة المباركة سنة ١٩٩٠م وتطور تطوراً ملحوظاً وذلك مقارنةً بالميزانية العامة للدولة .

جدول رقم (٣)

يوضح تطور الإنفاق على التعليم في اليمن

البيان / السنة	الميزانية العامة للدولة	ميزانية التعليم	نسبته إلى الميزانية العامة
١٩٩٠م	٣٥٩٦٧	٦١٥١	٪١٧,١
١٩٩١م	٤٤٠٦٩	٧٨٤٥	٪١٧,٨
١٩٩٢م	٥٧٠٤٢	١٢١٨١	٪٢١,٤
١٩٩٣م	٦٨٩٨٣	١٢٥٣١	٪١٨,٢
١٩٩٤م	٨٧١٢٨	١٦٦٤٤	٪١٧,١
١٩٩٥م	١١٩٨٨٠	٢٢٧٠٩	٪١٨,٩
١٩٩٦م	٢٣٢٧٥٤	٣٧٢٧٤	٪١٦,٠
١٩٩٧م	٣٠٧٥٦٧	٤٦٦٣٧	٪١٥,٢
١٩٩٨م	٣٠١٤٣٠	٥٦١٤٦	٪١٨,٦
١٩٩٩م	٣٣٥٥٩٩	٦٨١٧٣	٪٢٠,٣
٢٠٠٠م	٥٠٢٤٤٠	٨٨٨٥٢	٪١٧,٧
٢٠٠١م	٥٠١٨٨٢	١٠٧٨٠٠	٪٢١,٣

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي. *

المبالغ بملايين الريالات اليمنية

وهذه الزيادة في الإنفاق يرجع إلى العديد من العوامل التي تحتاج إلى زيادة المخصصات المالية للتعليم منها:

أ) الرغبة في رفع المستوى المادي للمعلم إيماناً من الدولة بأن انخفاض دخل المعلم يؤثر على معنوياتهم وأدائهم فيتسرب إلى وظائف أخرى وقد أكدت هذه الحقيقة الدراسية التي قام بها مركز البحوث والتطوير التربوي سنة ١٩٨٥م. (كدوك ، ١٩٨٠م)

ب) الاهتمام بخفض كثافات الفصول ، حيث نجد أنه من المعروف أنه كلما ارتفعت كثافة الفصول الدراسية وتشغيل المبنى لأكثر من فترة أدى ذلك إلى انخفاض كفاءة التعليم وإنتاجيته .

ج) الارتفاع التدريجي بقدرة النظام التعليمي على استيعاب جميع الفئات السكانية الموازية للتعليم بمختلف المراحل التعليمية بهدف الوصول إلى الاستيعاب الكامل ، وهذا يتطلب التوسع في إنشاء المباني المدرسية وما يتطلبه ذلك من توفير المعلمين والمستلزمات المختلفة للعملية التعليمية .

ب) عوامل وضغوط مباشرة بالمجتمع:

وهي الضغوط التي تؤثر على المجتمع وتؤثر بشكل مباشر على عدم قدرة تزويد المؤسسات التربوية بالنفقات اللازمة ومنها:

١- التضخم والذي يعبر عنه بأنه مجموعة من الاختلالات الهيكلية في الدخل القومي والذي نشأ نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، ويسبب ارتفاع في الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي للمواطنين والتزايد المستمر في حجم العمالة غير المنتجة وهذا بدوره أثر على عدم قدرة الحكومة بمواجهة جميع الأعباء المالية للنظام التعليمي .

٢- الديون والقيود التي تفرضها الدول والهيئات المقرضة والتي سببت وجود كثير من العقبات أمام التنمية الاقتصادية بالبلاد وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على النظام التعليمي .

٣- تفضيل الإنفاق على القطاعات الأخرى ، والتي تهدف إلى الإنتاجية السريعة بدرجة تفوق الإنفاق على النظام التعليمي. (صبحي ، ١٩٩٨ ، ٨٨)

رابعاً: نتائج واقع تمويل النظام التعليمي في اليمن:

إن للواقع الذي سبق تشخيصه وتحديد العوامل المؤثرة فيه نتائج يمكن استخلاص بعضها كما يأتي:

١- زيادة عدد التلاميذ المقبولين في جميع مراحل التعليم منذ عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠٠١م وزيادة معدلات الاستيعاب ، وهذا يعكس أن هناك تحسناً في فرص التعليم المتاحة لجميع أفراد المجتمع ، وأيضاً مقدار العبء الذي تتحمله الدولة

في الإنفاق على التعليم إذ بلغ عدد الطلبة عام ٢٠٠١م في التعليم الأساسي (٣٥٤,٧٤٣) طالب وطالبة ، والتعليم الثانوي (٤٨٤,٥٧٣) طالب وطالبة ، والتعليم الجامعي (١٦٧,٧٣٠) طالب وطالبة ، وهذا الارتفاع في أعداد الطلبة ما كان يتم لولا ارتفاع مخصصات التعليم في الميزانية العامة سنة بعد أخرى والتي تمت على حساب مشاريع اقتصادية أخرى ضحت بها الدولة من أجل تعليم أبناء المجتمع لرفد مسيرة التنمية بالكوادر المؤهلة .

٢- إن معظم ما ينفق على التعليم تتمثل في الأجور والمرتبات وهذا بدوره أدى إلى ضيق فرص تحسين نوعية التعليم وتطويره ، كما أن غالبية النفقات الرأسمالية تخصص في توفير المباني المدرسية والأثاث المدرسي ومستلزمات التشغيل ، وبذلك تقل إلى حد كبير فرص إدخال التجديدات والتغيرات في بنى التعليم ونظمه وتنظيماته ومحتواه وأساليبه وإجراء البحوث والدراسات التقويمية والتطويرية...الخ ، هذا فضلاً عن أن واقع عملية الإنفاق أدت إلى أن جعلت النظام التعليمي عاجز عن القيام بدوره وأسيراً للعديد من المشكلات والأزمات التي برزت آثارها في الواقع الاجتماعي .

٣- إن الدولة تستثمر أموالاً ضخمة على التعليم بهدف تنمية أفراد المجتمع وإعدادهم للعمل والإنتاج حتى يكونوا قادرين على الإسهام بمهارتهم ومعلوماتهم في رفع الإنتاجية الفردية والمجتمعية ثم زيادة الناتج والدخل القومي الذي بدوره يعود إلى الفرد بالمكاسب المادية وغير المادية ، حيث نجد مثلاً أن مخصصات التعليم ارتفع من (٦١٥١) مليون ريال عام ١٩٩٠م إلى (١٠٧,٨٠٠) مليون ريال عام ٢٠٠١م ، أي أنه يستأثر بـ (٢١,٣٪) من الميزانية العامة للدولة عام ٢٠٠١م .

٤- إن قلة الإنفاق العام على التعليم العام بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة ، وما ترتب عليه من عدم قدرته على تلبية احتياجات القطاعين العام والخاص من القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً عالياً يؤدي إلى تفضيل استخدام أسلوب الفن الإنتاجي كثيف رأس المال ، وما يتطلبه هذا من رفع كلفة

المشاريع التي يتحملها المجتمع ، ومن تبعيته للخارج ، ويؤدي من جهة أخرى إلى استخدام عمالة من الخارج لشغل الوظائف التي يتيحها القطاعات العام والخاص ، وفي كلا الحالتين مضاعفة تكاليف العمل والإنتاج ، واستنزاف العملات الأجنبية ، وتحميل المجتمع أعباء مالية كبيرة كان من الممكن تجنبها أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن لو رفعت ميزانية التعليم ، إذا وجدت مصادر أخرى إضافية ، ومُكن من القيام بدوره .

٥- إن نقص مخصصات الجامعات يؤدي إلى نقص مدخلات الجامعات والكليات ، والتفريط بنوعية تلك المدخلات ، وجعلها تكابد أوضاعاً محبطة ، وتتخبط بين مشكلات وعوائق لا تستطيع تجاوزها أو تطوير بدائل تعينها على القيام بوظائفها ، وبالتالي فالمدخلات الناقصة ، والضعيفة تقلل من الأداء الجيد والاستخدام الأمثل للموارد ، وبذلك تؤدي إلى مخرجات ضعيفة ، وتنسحب الصورة السابقة لمخرجات التعليم الجامعي ، وتنتقل إلى سوق العمل لتحدث اختلالات حادة في سوق العمل ، وفي تركيب العمالة ، تتمثل في زيادة المعروض من تخصصات فائضة جداً عن الحاجة لهم ، وقلة المعروض من تخصصات أخرى تشتد الحاجة إليهم ، وهذه بدورها أدت مع ضعف مستوى الإعداد والتأهيل إلى تشوهات في تركيب العمالة ومستويات المهن والوظائف ، وإلى سوء توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية لتصبح الجامعات مصدراً لبطالة المتعلمين ، وعاملاً في تأجيج أزمة العمالة ، واستفحال أثرها على مختلف نواحي حياة المجتمع ، وهذا معناه أن الجامعات إذا كانت تسبب في ضياع موارد مالية عزيزة دون أن تؤهل الطلاب التأهيل المناسب لهم وللمجتمع ، وبالتالي لم تحقق العوائد المالية المنتظرة من النفقات المستمرة في الجامعات الحكومية ، فإنها قد حملت التنمية أعباء ثقيلة إضافية ، أضعفت مسيرة التنمية ، بل وتطلبت نفقات إضافية لمعالجة الآثار السالبة الناجمة عن مخرجات هذه الجامعات .

٦- نخلص من النتائج العامة السابقة أن الإنفاق العام على التعليم باليمن ليس بالكفاءة المطلوبة ويعترض استثماره الأمثل العديد من العوائق والمشكلات ،

وبالتالي عجز عن تحقيق الأرباح والمنافع المنشودة لا للفرد ولا للمجتمع ، وهذا ما يفرض المراجعة الشاملة والدقيقة ، بفكر جديد وإرادة حازمة ليس لأوضاع الإنفاق الحالي ، وتصحيح الاختلالات القائمة فحسب وإنما أيضاً لكل أوضاع النظام التعليمي ككل بنية ومحتوى ، وتنظيمات وإدارة أساليب ووسائل ، متابعة وتقويماً ، بما يمكنه من القيام برسالته المنوطة به على خير وجه ، ولن يتم ذلك إلا بهدي اقتصاديات التعليم ، وزيادة المخصصات المالية اللازمة لتحقيق كل ما نريد تحقيقه من النظام التعليمي .

خامساً: تصور مقترح لمستقبل مصادر تمويل النظام التعليمي في اليمن:

يتضح لنا من خلال الاستعراض السابق أن تمويل التعليم من المشكلات الرئيسية التي يواجهها النظام التعليمي في البلاد ولتحقيق توجهات الدولة نحو التعليم وانتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية والذي صاحبه زيادة في الطلب على التعليم من قبل المجتمع ، وهذا بدوره يتطلب أموالاً ضخمة نظراً لما نحتاجه من أبنية وشراء معدات وأدوات وتأهيل معلمين...الخ ، من المتطلبات الضرورية والأساسية لتحقيق أهداف النظام التعليمي. ولكي نستطيع مواجهة ذلك لابد من التخطيط لإيجاد موارد مالية إضافية للنظام التعليمي في الجمهورية اليمنية وكما هو معمول به في أغلب دول العالم التي تتشابه إمكانياتها الاقتصادية بإمكانيات الجمهورية اليمنية . ولتحقيق ذلك نقترح اعتماد العديد من مصادر التمويل وعلى الجهات المسئولة دراستها والاستفادة من هذه المصادر بحسب قدراتنا ومنها :

١ – زيادة الموارد المالية:

ويتم ذلك عن طريق إنشاء صندوق دعم التربية والتعليم تحدد موارده من خلال:

- فرض رسم إضافي على المؤسسات الإنتاجية يقتطع من مجموع الأجور التي يتقاضاها العاملون.
- تخصيص نسب مئوية معينة من الأرباح على المشاريع لصالح التربية .
- منح المؤسسات الإنتاجية امتيازات ضريبية مقابل قيامها بإعداد العاملين وتأهيلهم لديها وأفراد عائلاتهم .

- نسبة من الأنشطة المدرسية .
- نسبة من قيمة الكتب المدرسية .
- فرض نسبة من الضرائب على الأملاك العقارية لصالح التربية .
- تخصيص موارد للتربية من مشروعات تشييد المساكن وفق نسبة محددة .
- منح المؤسسات التعليمية عبر المصارف تسهيلات في التسليف .
- نسبة على تذاكر السفر جواً وبراً وبحراً .
- نسبة على تذاكر السينما .

٢ – إسهام التعليم الخاص:

إن التعليم الخاص بشتى أشكاله يمكن اعتباره كإحدى البنى التي تستجلب الإسهامات الطوعية للأفراد والأسر ، ويسهم في إزالة حالات عدم تكافؤ الفرص التعليمية بصورة تدريجية ، وفي استراتيجية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية التي أقرتها الحكومة – وفق آلية مرسومة لهذا الغرض .

٣ – إسهام الأسر الميسورة:

إن الطلب على التعليم في العديد من البلدان النامية التي قطعت شوطاً بعيداً في تعميم التعليم الابتدائي أصبح يقع الآن عند مستوى الدخول إلى التعليم الثانوي ، وحتى إلى التعليم العالي ، والحل المعتمد لتدارك محدودية الأموال المتاحة يقوم عامة على إجراء عملية غربلة أو اصطفاء تبقى عاجزة ، إذا ما تمت بشكل عادل عن سد حاجات الضغط الاجتماعي على القطاع التعليمي ، أفلا يحسن بنا ، في مثل هذه الحال أن نزيد من الإسهام المالي للأسر الميسورة ؟

٤ – مشاركة المجتمع:

كذلك من الحلول المعتمدة تحميل المجتمع بعض الأعباء التعليمية أو قسم منها (أجور الهيئة التعليمية، تشييد المباني المدرسية ، التجهيزات ، ...الخ) ، وإذا كانت هذه الصيغة تنطوي على حسنات كثيرة ، إلا أن لها بعض المحاذير التي ينبغي أخذها في الاعتبار إذا كنا حريصين على مراعاة مبدأ العدالة ، والواقع أن صيغة التمويل الجزئي من قبل المجتمع تجعل من القرى الغنية صاحبة الحظ الأوفر من الموارد ، الأمر الذي يزيد من حالات التفاوت في الفرص التعليمية على

الصعيد الجغرافي ، ولكن هذا لا يعني أن علينا استبعاد هذه الصيغة ، وإنما ينبغي أن نتدارك محاذيرها بتدخل من قبل الميزانية العامة ، وقد يكون من نتائج هذا الحل كذلك إعطاء نصيب أكبر من الميزانيات العامة للمناطق الحضرية المحظوظة ، وبذلك تزداد حالات التفاوت تفاقماً ، ومهما يكن من أمر فإن أوجه المشاركة تتمثل بـ: استخدام الشباب عامة ، والطلاب خاصة ، في بعض النشاطات التعليمية التي تندرج بالغالب ضمن نشاطات متعددة القطاعات ، يشكل وسيلة لخفض نفقات العاملين التربويين ، فالذين أتيحت لهم فرصة متابعة الدراسة لمدة طويلة (على حساب الدولة عامة) يتولون تقديم خدمات تعليمية ، مجانياً أو بكلفة منخفضة ، إلى أولئك الذين ظلوا على هامش التعليم ، من أطفال وكبار .

٥ – تحويل المدرسة إلى مؤسسة إنتاجية:

- إما على أساس ديناميكية للتغير تجمع بين المدرسة ، والمجتمع والأراضي المتاحة.
- وإما من أجل تمويل جزئي للمدرسة يرافقه إصلاح للنظام التعليمي بهدف إدخال العمل المنتج للنشاطات المدرسة .
- وإما عن طريق الجمع بين التعليم والإنتاج ، بما يخدم عملية التعلم من جهة ، ويضمن التمويل الجزئي للتعليم من جهة ثانية ، وتأخذ هذه الصورة أشكال التمويل الآتية:
  - استخدام ورش المدرسة ، وخاصة المدارس والمعاهد الفنية في إصلاح السيارات الحكومية وغير الحكومية .
  - إنشاء المزارع في المساحات الفارغة في المدرسة وبيع منتجاتها لصالح المدرسة .
  - تقديم الخدمات الأخرى للمجتمع عن طريق مشورة علمية وغيره .

٦ – نظام تسليف الطلاب:

إن المنح الدراسية التي تعطي لطلاب التعليم العالي – والثانوية– تمثل عبئاً ثقيلاً على ميزانية التعليم في العديد من البلدان ، وبما أن التعليم العالي ينزع إلى التوسع السريع في اليمن ، تحت تأثير الطلب الاجتماعي من جهة ، وللوفاء باحتياجات الاقتصاد من جهة ثانية ، فإن عبء المنح لابد وأن يتزايد حجمه في المستقبل ، وهذا ما حدا ببلدان كثيرة إلى إنشاء نظام التسليفات للطلاب من أجل

تخفيف هذا العبء إلى حد ما ، ففي البلدان التي لا يكون فيها التعليم العالي مجانياً ، تغطى هذه التسليفات مبدئياً نفقات الطلاب المعيشية كما تغطى الرسوم المدرسية ، كلياً أو جزئياً ، كذلك يهدف نظام التسليف إلى فتح باب التعليم العالي أمام طلاب من ذوي الدخول المحدودة ، مسهماً بذلك في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية .

٧ – المساعدة الخارجية:

إن المساعدة الخارجية – سواءً كانت دولية أو متعددة الأطراف أو ثنائية – تبقى هامشية نظراً لمحدودة مواردها ، ولا يمكن أن تشكل بالتالي سوى تكملة للتمويل الداخلي للتعليم ، كأن تستخدم مثلاً لإجراء تجربة أو للقيام بنشاط تعليمي أو بحثي رفيع المستوى تكون له آثار مضاعفة ، وتستطيع المساعدة أن تلعب دور الحافز في تنمية النظام دون أن تتمكن من توفير الموارد الضرورية للتنمية التربوية الشاملة ، وتجدر الملاحظة هنا أن المساعدة الخارجية تستتبع عامة تعبئة إضافية للموارد الداخلية بشكل نفقات جارية ، غالباً ما يصعب على الميزانية الوطنية تحملها . كذلك ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن للمساعدة الخارجية حدوداً جدية أخرى ، فاحتمالات الحصول عليها غير مؤكدة على الدوام ، فضلاً عن الشروط التي تفرض في الغالب على مجمل النظام التعليمي ، نظراً لتعذر إيجاد الموارد اللازمة لتعميم كل تجربة ناجحة .

٨ – ترشيد استخدام الموارد المتاحة المالية والبشرية وبأسلوب مدروس ومخطط :

يتناول جميع العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار لترشيد استخدام الهيئة التعليمية المتاحة ، من شأنه أن يوفر احتياطاً من التمويل المتاح لضمان التوسع في التعليم ويصعب بالطبع تقدير حجم هذا الاحتياط، إلا أنه قد يبلغ (٢٥٪) إلى (٣٠٪) من ميزانية النفقات الجارية ، وهذه نسبة محترمة تبرر إلى حد كبير المجهود الترشيدي الذي ينبغي بذله .

٩ – توفير موارد أخرى:

عن طريق استخدام وسائل تعليمية جديدة ، فإدخال التقنيات الحديثة يستجيب لأهداف مختلفة في تحسين عملية الرسالة التعليمية ، والقيام بإصلاح

شامل للنظام التعليمي وتسمح هذه التقنيات ، على الأخص ، بتوسيع الخدمات التعليمية لتشمل مناطق مفتقرة إلى مؤسسات تعليمية ويمكننا أن نميز نوعين من التكنولوجيات: التكنولوجيات المكثفة (للإعداد المتخصص ، مثلاً) ، والتكنولوجيات الخفيفة . ومن المسلم به عامة أن التكنولوجيات التربوية الجديدة قادرة على تحسين نوعية التعليم وزيادة ملاءمته ، ولكن هل من شأنها تخفيض نفقات هذا التعليم (أو معدل زيادتها)؟ إذا ظل استعمال هذه التقنيات الجديدة هامشياً ، فالنفقات تزيد بنسبة تتراوح بين (١٥٪) و (٣٠٪) ، أما إذا أدخل هذا النوع من التجديدات على نطاق واسع ، وفي إطار إصلاح جذري للنظام التعليمي يتناول أهدافه وطرائقه ، فإن ذلك لابد وأن يستتبع انخفاضاً للكلفة ضمن بعض الشروط ، ومن بين هذه الشروط المرتبطة بمفهوم اقتصاديات الحجم أو الكثرة أن خفض الكلفة لا يمكن أن يحص إلا عندما يستقطب النظام عدداً كبيراً جداً من التلاميذ .

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

أ) الاستنتاجات:

من خلال الاستعراض السابق لواقع تمويل النظام التعليمي ، ونتائج هذا الواقع تبرز العديد من الاستنتاجات أهمها :

١- إن تمويل التعليم في اليمن يشكل أحد التحديات التي تواجه المؤسسات التربوية أو نجد أن حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها لا تتناسب وحجم الأهداف المناطة بها .

٢- ضعف مصادر التمويل الأخرى التي تحصل عليها المؤسسات التعليمية كالهبات والتبرعات...الخ .

٣- ضعف البنية الأساسية للمؤسسات التعليمية بسبب الزيادة في النفقات الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية والتي تمثل إشكالية تحد من عدم مواكبة المؤسسات التعليمية للتغيرات العلمية والتكنولوجية المحلية والعربية والعالمية .

٤- غياب التخطيط التربوي المبني على أساس علمية دقيقة وواقعية في المؤسسات التعليمية والذي يمثل عائقاً أمامها حتى ولو تعددت مصادر التمويل المختلفة .

ب) التوصيـــات:

١- انتهاج مبدأ تعدد مصادر التمويل في النظام التعليمي وفقاً لما ورد في هذا البحث مع ضمان وضع آلية علمية للتنفيذ والرقابة على ذلك .

٢- تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات التعليمية من خلال زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لها .

٣- إعادة النظر في آلية ميزانية التعليم وفق أسس علمية وموضوعية بما يتماشى والدور المناط بها .

٤- إصدار التشريعات القانونية التي تخول للمؤسسات التعليمية القيام بعملية الاستثمار وبما يتيح فرص تنفيذ المصادر المقترحة في هذا البحث .

٥- اعتماد التخطيط التربوي مبدءاً علمياً في المؤسسة التعليمية كافة .

قائمـــة المراجـــع

أولاً: المراجع العربيـة:

١- البياتي ، أكرم (١٩٨٠): تعبئة موارد إضافية للتعليم ، مجلة التربية الجديدة ، العدد (٢٠) سنة ٧ ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية .

٢- مزعل ، جمال أسد (١٩٨٥): الاعتبارات الاقتصادية في التعليم ، العراق ، جامعة الموصل.

٣- صلاح الدين جوهر (بدون): مقدمة في إدارة وتنظيم التعليم ، القاهرة ، مكتبة عين شمس .

٤- عبدالله عبدالدايم (١٩٨٠): التخطيط التربوي أصوله وأساليبه المقننة وتطبيقاتها في البلاد العربية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة .

٥- عبد المصطفى محمد عساف (١٩٨٣): مبادئ الإدارة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية .

٦- محمد عثمان إسماعيل حميد ، د. حمدي مصطفى المعاز (١٩٨٦): الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق ، بدون.

٧- مصدق جميل الحبيب (١٩٨١٩: التعليم والتنمية الاقتصادية ، بغداد ، دار الرشيد.

٨- محمد منير مرسي ، عبدالغني النوري (١٩٧٧): تخطيط التعليم واقتصادياته ، القاهرة ، دار النهضة العربية.

٩- سيف الدين فهمي (١٩٨٤): التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته ، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية.

١٠- عبدالجبار توفيق (١٩٨٣): تمويل البحث التربوي ، مجلة التربية ، العدد (٦٢) ، الدوحة ، قطر.

١١- أحمد اسماعيل حجى: الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٨م.

١٢- محمد عمر باطريح : تمويل التعليم الجامعي بين الواقع وتطلعات التغيير ، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي الأهلي في اليمن ، الذي انعقد في رحاب جامعة الملكة أروى سنة ٢٠٠٠م ، المجلد (٣).

١٣- بدر صالح عبيد محمد: قياس سلوك الإنفاق الحكومي في الجمهورية اليمنية وأثره على قطاع التعليم العالي ، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي الأهلي الذي عقد في صنعاء للفترة من ٣٠ مايو – ١ يونيو ٢٠٠٠م.

١٤- خالد راجح شيخ: اقتصاديات التعليم العالي وآفاقه المستقبلية ، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي الأهلي الذي عقد في صنعاء للفترة من ٣٠ مايو – ١ يونيو ٢٠٠٠م.

١٥- عبدالواحد العقوري: التمويل الحكومي للتعليم العالي ومشكلات ، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي الأهلي الذي عقد في صنعاء للفترة من ٣٠ مايو – ١ يونيو ٢٠٠٠م.

١٦- وزار التربية والتعليم: نتائج المسح التربوي الشامل للعام الدراسي ١٩٩٩/٩٨م .

١٧- عبد الرحمن كدوك وآخرون: ديناميكية القبول والتدفق في المرحلة الابتدائية، مركز البحوث والتطوير التربوي ، صنعاء ١٩٨٥م .

١٨- كدوك ، عبد الرحمن وآخرون: توفير المعلم والاحتفاظ به في الجمهورية اليمنية ، مركز البحوث والتطوير التربوي ، صنعاء ١٩٨٥م .

١٩- أحمد علي الحاج: اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية إلى التطبيق ، كتاب تحت الطبع.

٢٠- الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي ، صنعاء ، ١٩٩٩م.

٢١- الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي ، صنعاء ، ٢٠٠٠م.

٢٢- الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي ، صنعاء ، ٢٠٠١م.

٢٣- وزارة الإدارة المحلية: قانون رقم (٤) بشأن السلطة الحلية ولائحته التنفيذية لسنة ٢٠٠٠م ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Bilr B. Howasd and Milles upton (1963): intsodue – tior to business firance. N. Y. MC. Gsaw. Hill book company ine.
2- Joseph F.Bsadley (1974): Adminstsatiue Finaneiad mamayement, the dsydem psess seeand Edibor.
3- Epmest W. welhes (1965): Essentials of Finer eal management, Pesntic-Hill. Jme, Englewood eliffs. N.J.
4- Stephen H.Asehes G.Mase ehoate and Geosge Racette, (1977): Financial management Anintso duction, N.Y. John Wiley and sons.